الحكامة في الجزائر: مقاربة نظرية

Governance in Algeria: a theoretical approach

أكحل محمد

[1] جامعة باتنة1 (الجزائر)، akhalameur@gmail.com

تاريخ الاستلام: 22 /2021/10 **تاريخ القبول:** 04/ 2021/12 **تاريخ النشر:**31 /2021/12

ملخص:

يتم تطرح الحكامة باعتبارها نموذجا لإصلاح الدولة والمجتمع، ومدخلا لتحقيق التنمية، لكن نجاح الدول في استيعاب مضامين هذا النموذج يطرح إشكالات عدة بفعل تأثير للمؤسسات المالية الدولية ودورها في سياق المشروطية التي تفرضها على الدول النامية مقابل حصولها على مساعدتها المادية، ويهدف المقال لدراسة أهم المقاربات التحليلية الخاصة بدارسة الحكامة في الجزائر الساعية لتبني المفهوم في نصوصها القانونية لظروف أملتها معطيات داخلية، وفرضتها عوامل خارجية عبر القيام بإصلاحات في شتى المجالات أبانت عن تطور محدود عكسه ترتيبها في سلم المؤشرات والمعايير الدولية للحكامة، يقتضي تجسيد الحكامة وجود مقاربة تشاركية ورؤية استراتيجية وبيئة ديمقراطية تؤسس لإصلاح عميق للدولة وبناء عقد اجتماعي جديد قوامه التوفيق بين الشرعية الديمقراطية والفعالية التسييرية.

كلمات مفتاحية: الحكامة، التشاركية، الفواعل، المؤسسات المالية الدولية، المشروطية.

تصنيفات JEL: H11.O19, , F3, G39 .

Abstract:

Governance is presented as a model for reform of the state and society, and an entry point for achieving development, but the success of countries in absorbing the contents of this model poses several problems due to the influence of international financial institutions and their role in the context of the conditionality they impose on developing countries in exchange for their financial assistance. The article aims to study the most important approaches The analysis of the study of governance in Algeria, which seeks to adopt the concept in its legal texts due to conditions dictated by internal data, and imposed by external factors through carrying out

reforms in various fields. For a deep reform of the state and building a new social contract based on reconciling democratic legitimacy and managerial effectiveness.

Keywords: Governance, participatory, actor's international financial institutions**,** conditionality**.**

JEL Classification Codes : O19, F3, G39. H11.

المؤلف المرسل: أكحل محمد **akhalameur@gmail.com**

1. مقدمة

عرف النصف الثاني من القرن الماضي تحولات عميقة، تشكلت في سياق التحولات التي عرفتها الدولة، والمذاهب الاقتصادية والسياسية، وتأثير البيئة الدولية والتقدم التكنولوجي وطرح عدة مفاهيم غزت الحقل المعرفي من بينها " الحكامة" (شعراوي، 2001، صفحة 8)، دفعت هذه العوامل الدول لإعادة النظر في تسيير الشأن العمومي في محاولة للبحث عن أنجع الآليات الكفيلة بتحقيق توافق بين الشرعية القانونية والفعالية التسييرية، وضبط العلاقة بين مختلف الفاعلين في صناعة القرار العمومي من الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ترجع أهمية مفهوم الحكامة لارتباطه بمشكلات وآفاق التنمية (françois–, 2005, p. 9)، وتتنازعه وجهتا نظر فتعتبره الأولى عاملا أساسيا في إصلاح الدولة والمجتمع، وأداة لترشيد وتسيير الموارد المالية والبشرية، ومدخلا لتحقيق التنمية، في حين تضفي الأخرى عليه الطابع الإيديولوجي والسياسي، وتطرحه كبديل عن الدولة ذاتها في ظل سيادة العولمة والليبيرالية الجديدة في سياق المشروطية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية مقابل حصولها على مساعدتها المادية (رشيد و لحرش، 2009، صفحة 12).

تعد الجزائر من الدول المهتمة بموضوع الحكامة لعوامل ترتبط بالسياق الداخلي سواء سياسيا أو اقتصاديا واجتماعيا أو لظروف ومعطيات دولية تتعلق بانتشار المفهوم والترويج له من قبل المؤسسات الدولية، ووكالات التنمية المختلفة في إطار المشروطية الاقتصادية والسياسية، حيث أصبح شعارا لكل المساعدات الدولية، ومحاربة كل أشكال فشل التسيير العمومي، وانتشار الفساد، وغياب الرشادة في اتخاذ القرار وصناعة السياسات العمومية.

وعليه يحاول المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى استطاعت الجزائر استيعاب مضامين الحكامة كما تقدمها المؤسسات المالية الدولية؟**

وهي الأسباب التي دعت تخصيص هذا المقال لدراسة:

-الإطار النظري لمفهوم الحكامة بطرح مختلف المقاربات المختلفة التي اهتمت بتحليل مضمونه في الجزائر.

- التطرق لإسهامات الباحثين الجزائريين في تطوير المفهوم وصياغة معاييره.

-تناول أهم العوائق التي تحول دون تجسيد مقتضيات الحكامة في الجزائر.

تشكل دراسة الحكامة محور اهتمام وملتقى عدة تخصصات علمية لارتباطها بجوانب قانونية واقتصادية وسياسية واجتماعية[1]، ما يفرض الاعتماد على مقاربة منهجية متعددة بداية بالمنهج التاريخي لدراسة التطور الذي عرفه المفهوم، وكذا المنهج الوصفي التحليلي لغرض الوقوف على أهم النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع.

وعليه، تأتي هذا الدارسة لتعميق البحث النظري حول المفهوم والمساهمة في إثراء هذا الموضوع بفتح النقاش والبحث حول التطورات والتحديات التي يشكلها تبني مفهوم الحكامة في الجزائري كمدخل لإصلاح الدولة، ومدى استيعاب مضامينه في الجزائر عبر التطرق لمدى تجسيد بعض المعايير من خلال تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة.

تتجاذب مفهوم الحكامة مقاربتين الأولى مؤسساتية والثانية أكاديمية وتحاول كلاهما "مقاربة إشكاليات توزيع السلطات والمسؤوليات، وأنساق اتخاذ القرار، أدوار مؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي، كما يمتد إلى إشكالات دمقرطة تسيير الدولة والتعبئة المدنية والمبادرات المحلية والمواطنة، ومن ثم فإن المقاربة المفاهيمية للحكامة تتعدد بين تيارات مؤسساتية وفكرية " (جيري، 2014، صفحة 146).

وعليه، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

أولا: الحكامة في النصوص القانونية.

ثانيا: اسهامات الباحثين الأكاديميين في تعريف الحكامة.

ثالثا: عوائق تجسيد الحكامة في الجزائر.

يقتضي التطرق لمفهوم الحكامة في الجزائر تناوله من خلال المرجعية القانونية التي تعكس تصور المنظور المؤسساتي للدولة والمراحل التي مر بها هذا المسار ثم التعرض لأهم إسهامات الباحثين في هذا الخصوص باعتبارها تجسد المنظور الأكاديمي للمفهوم.

2. الحكامة في النصوص القانونية

يرجع انتشار مفهوم الحكامة بداية من تسعينيات القرن الماضي للدور المحوري الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية خاصة البنك والصندوق الدوليين، لذا يعتبر العامل الخارجي حاسما في صياغة المفهوم وتطوره وتوظيفه، وشكل محور اهتمام المؤسسات والدول والباحثين، وفي هذا الإطار

تعتبر المبادرات الدولية للشراكة أحد أهم الآليات القانونية التي تم من خلالها طرح مفهوم الحكامة وتبنيه في الأنظمة القانونية الوطنية للدولة.

تجسد مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "NEBAD" (عراقي ، 2003، صفحة 53 ومايليها)والتي تعد الجزائر واحدة من الدول المساهمة في صياغتها وإطلاقها، أما على الصعيد الداخلي فهنالك عدد من النصوص التي تعد إطارا مرجعيا لتبني مفهوم الحكامة في التشريع الجزائري خاصة في محاولات الإصلاح التي شرعت فيها خلال العقود الثلاثة للقرن الماضي.

1.2 النص الدستوري:

أدخل لم يتناول المؤسس الدستوري الجزائري مصطلح الحكامة في الدساتير التي عرفتها الدولة الجزائرية منذ استقلالها وإن كرس معظم معاييرها ومبادئها المتعارف عليها، غير أن الإشارة الأولى للمفهوم جاءت في الوثيقة الدستورية المتضمنة التعديل الدستوري لسنة **2016** حيث تطرقت إلى المصطلح في سياق تناولها مؤسسة دستورية تُعنى بمهام رقابة تسيير المال العام وهي مجلس المحاسبة حيث تناولت المادة **192** الفقرة الثانية " ...يساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية..." (المرسوم الرئاسي رقم 20-442، 2020، صفحة م 19) وكرسها التعديل الدستوري لسنة 2020 في الباب الرابع المعنون بالرقابة عن تطرقها لمجلس المحاسبة في المادة 2/199 "...يساهم مجلس المحاسبة في ترقية الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية وإيداع الحسابات..." ، وكذا عن تناوله للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته عند عرضه لمهامهما في المادة205" .... المساهمة في أخلقة الحياة العامة وتعزيز مبادئ الحكم الراشد والوقاية ومكافحة الفساد ..."

2.2 المراسيم الرئاسية المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية

أ-**القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي 2001**:

الذي وافقت عليه الجزائر بموجب القانون 01-02 المؤرخ في 09 /2001/05 (القانون رقم 02-01، 2001) الذي جاء في مادته الثالثة والرابعة تأكيد على أهيمه الحكامة الجيدة والمشاركة وتعزيز الشفافية وسيادة القانون وحقوق الإنسان (الاتحاد الإفريقي ، 2006)

ب-بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي: صادقت الجزائر عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 03/91 المؤرخ في 2003/03/03 (المرسوم الرئاسي 03-91، 2003) الذي نصت ديباجته على تعزيز المبادئ الديمقراطية والمشاركة وتقوية المؤسسات وكفالة الحكامة الجيدة.[2]

ج-برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الافريقي سنة **2002 بجنوب إفريقيا**[3] وصادقت عليه الجزائر في **2002/06/09** بموجب المرسوم الرئاسي **03-48**المؤرخ في

2003/01/29 الذي جاء مؤكدا على الالتزام الدائم بالسلم والأمن والتنمية الديمقراطية والحكامة الجيدة (المرسوم الرئاسي 48-03 ، 2003).

د-اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته لسنة 2003 صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم **06-137** المؤرخ في **2006/04/10** (المرسوم الرئاسي رقم 06-137، 2003)حيث تناولت ديباجتها في فقرتها الثالثة وفقرتها الأولى من المادة **03** ضرورة دعم المؤسسات وكفالة الحكامة الجيدة وسيادة القانون.

هـ-اتفاقية الشراكة بين الحكومة الجزائرية ومعهد الامم المتحدة للتكوين والبحث المتعلق بإنشاء المركز الدولي لتكوين الفاعلين المحليين للمغرب العربي الذي تتمثل مهمته في تقديم التكوين والخبرة في مجال الحكامة الجيدة لفائدة الفاعلين المحليين (المرسوم الرئاسي رقم 11-428 ، 2011)، وكذا **اتفاقية الشراكة بين الحكومة الجزائرية والحكومة الفرنسية** الموقعة سنة **2007** المتعلقة بالتعاون الثنائي الذي يشمل عدة مجالات من بينها الحكامة الجيدة والإصلاح الإداري (المرسوم الرئاسي رقم 08-88 ، 2008).

3.2-القانون

حملت عدة نصوص قوانين توظيفا لمصطلح الحكامة مستعلمة مصطلح الحكم الراشد ومن بينها نذكر:

أ-القانون التوجيهي للمدينة 06-06 يشكل أول نص تشريعي يتناول مفهوم الحكامة في إطار المبادئ العامة لسياسة المدينة مستعملا مصطلح الحكم الراشد، حيث جاء في نص المادة 02من الفقرة 07 " الحكم الراشد الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية". (القانون 06-06، 2006).

ب-القانون13-05 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها (القانون 05-13، 2013) استعمل في عدد من مواده مصطلح الحكامة وأكدت على وجوب احترم قواعدها والالتزام بتنفيذها[4].

ج-القانون 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العليم والتطوير التكنولوجي والذي نصت مادته السابعة في الفصل الثاني منه المتعلق بأهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على "...ترقية الحكم الراشد..." (القانون 15-21، 2015).

4.2 المراسيم التنظيمية:

أ-المرسوم الرئاسي رقم 09-107 المتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتمادات إلى ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول أحدث ميزانية تسيير مصالح الوزير الأول في باب رقم 37-11 تحت عنوان: النفقات المتعلقة بتسيير لجنة الحكم الراشد" (المرسوم الرئاسي 09-107 ، 2009).

ب-المرسوم التنفيذي رقم 13-423 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية تناولت المادة الثانية منه تكليف مديرية سياسة النمو باقتراح أدوات لتحسين الحكامة. الاقتصادية والمالية، وهو ما يعكس اهتماما متزايدا بتحسين نظام حكامة المالية العامة (المرسوم التنفيذي رقم13-423 ، 2013)..

ج-المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية استحدث مديرية تحت مسمى مديرية الحكامة المحلية[5].

3. إسهامات بعض الباحثين في تعريف الحكامة

يعتبر مصطلح الحكامة من المفاهيم واسعة الانتشار وكثير الاستعمال بمعاني مختلفة بحيث أصبح يشكل لغة مشتركة بين الباحثين والأكاديميين والاقتصادين وعلماء الاجتماع والسياسية ورجال القانون والإعلام، حيث تتجاذبه حقول معرفية متنوعة، ولقد اهتم الباحثون والأكاديميون الجزائريون بدارسة مفهوم الحكامة، ونال الجانب الاقتصادي الحظ الأوفر بالنظر للانتشار الواسع للمصطلح في الحقل الاقتصادي تحت تأثير المؤسسات المالية الدولية ومراكز البحث المختصة في هذا المجال، ثم الدارسات الاجتماعية والبحوث القانونية والسياسية التي اهتمت كذلك بالمصطلح في سياق انتقال المفهوم إلى حقل السياسية والقانون.

1.3 بعض اسهامات الباحثين من علم الاقتصاد

يرى الخبير الاقتصادي" شريف بلميهوب" أن نموذج الحكم الراشد يحدد المبادئ الرئيسية للعمل العمومي الشرعي، الفعال ، المسؤول والشفاف وهي ذاتها المبادئ العالمية للمناجمنت الحديث للمنظمات العمومية أو الخاصة " (Belmihoub, 2001, p. 34)، وهو في هذا يتوافق مع الطرح القائل بكون الحكامة الجيدة تعكس ريادة المناجمنت العمومي الجديد سواء في القطاع الخاص أو العام ، وفي نفس السياق يرى كل "عزي الأخضر وغالم جلطي "أن الحكم الراشد "هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابلة للتردد أو الانتقادات، على أن تساهم كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير، والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني" (الأخضر عزي، غالم جلطي،، 2006، صفحة 3)، يركز التعريف المقدم على فكرة القيادة والتسيير باعتبارها سعيا لتحقيق تغيير جذري في أسلوب إدارة الأعمال لخلق ديناميكية تساعد المسير والمؤسسة لتحقيق أكثر النتائج الإيجابية.

2.3 من اسهامات الباحثين من علم الاجتماع

يرى" ميلود سفاري" أن الحكامة أو كما يسميها الحكم الرشيد " فلسفة ليست وليدة القرارات التي صاغتها الهيئات الدولية في إطار مخططات التنمية والمساعدات التي تمنحها للدول الفقيرة لتحقيق

التنمية، وإنما هي محصلة تجربة تمتد على مدى قرون من الزمن في المجتمعات الغربية، وهي عبارة عن نسق متكامل يشمل مناهج وتقنيات في الحكم والتنمية بصفة عامة يشمل الاقتصاد والسياسية والاجتماع والثقافة باستخدام نتائج العلوم والفنون والتطبيقات العلمية والتقنية لمختلف المعارف (سفاري، 2007، صفحة 21)". وعليه فالمفهوم يحمل مضامين هيمنة النموذج الليبرالي في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كنموذج للدول النامية عليها أن تحتذي به كشرط ملزم للحصول على مساعدتها وقروضها لتحقيق التنمية.

3.3 بعض اسهامات الباحثين من علمي السياسية والقانون

يعتبر "رضوان بروسي" أن الأفكار التي يطرحها تصور الحوكمة تشكل" اتجاها يتجاوز المنظور العقلاني القانوني (الدولة الفيبرية) يستمد مرجعتيه بالأساس من المنظورات النيوليبرالية الداعية إلى تكريس منطق دولة الحد الأدنى، وهذا يتجلى في إدراج السوق كمفهوم مركزي ومفاهيم أخرى مرتبطة به (الخصخصة) في مختلف الإصلاحات على المستويين الإداري والاقتصادي " (بروسي ، 2013، صفحة 67) وعليه يعتبر الحكامة تجسيدا لسياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية الداعية إلى تحرير الأسواق وخصخصة القطاع العام من خلال طرحها لبرامج التعديل الهيكلي والتي تم تطعيمها لاحقا بمضامين سياسية وتقديمها للدول النامية كنظام جديد تحت مسمى الحكامة الجيدة.

في حين يعتقد "علي بن محمد" أن عبارة الحكم الصالح " غامضة مبهمة لمشكلة في غاية الوضوح، ويكفيها اتهاما أنها قد صنعت خصيصا لبلداننا المتخلفة من قبل أجهزة البنك والصندوق الدوليين ليكون الحكم الصالح مقياس لمنح القروض والهبات على أن تكون هي مرجع تقويم من هو صالح وفق معاييرها الخاصة، ومصالح الدول المهيمنة، لا يوصف الحكم بأنه صالح أو غير صالح بل بأنه ديمقراطي أو غير ديمقراطي، ولا مخرج لنا سوى طريق الشرعية في قيام نظم سياسية مستندة إلى الاختيار الشعبي" (بن محمد ، 2006، صفحة 131)، وعليه يربط بين مسألة الحكامة والشرعية التي يرى بأنها وحدها الكفيلة بتحقيق الديمقراطية.

4 عوائق تجسيد الحكامة في الجزائر

يقوم مفهوم الحكامة على نهج تشاركي في ممارسة السلطة يهدف لتحقيق تنمية مستدامة تقوم على تحقيق الرشادة في تسيير الشأن العام، وتعتمد على مبادئ المشاركة، الشفافية، المسائلة، وتمثل الدولة ومؤسساتها أحد فواعلها إلى جانب القطاع الخاص، والمجتمع المدني اللذان أصبح لهما دور مهم في صناعة القرار وتنفيذه ورقابته في ظل مفهوم المقاربة التشاركية.

ما يجعل تجسيد الحكامة في الجزائر رهين بمدى القدرة على تبني رؤية تشاركية لصناعة القرار العمومي خاصة في ظل هيمنة السلطة التنفيذية عليه، واحتكاره له أمام ضعف باقي الفواعل من

مجتمع مدني وقطاع خاص يتفاعلان في حدود تقاسم الريع الذي تهدد وفرته كيان الدولة والمجتمع في ظل انتشار الفساد بشكل حول الوفرة المالية من نعمة إلى نقمة[6].

الجدول رقم 1: جدول يبين مؤشر مدركات الفساد في الجزائر

السنة	عدد الدول المحصاة	الترتيب	الدرجة
2010	178	105	2.9
2011	183	112	2.9
2012	176	105	34
2013	177	94	36
2014	175	100	36
2015	168	88	36
2016	176	108	34
2017	180	112	33
2018	180	105	35
2019	180	106	35
2020	180	104	36

المصدر: منظمة الشفافية الدولية على الرابط: https://www.transparency.org/ar/press

1.4 مساهمة بيئة النظام السياسي في استمرار هيمنة السلطة التنفيذية على القرار العمومي

تقوم طبيعة النظام السياسي الجزائري على تقوية المركز على حساب إضعاف واحتواء باقي الفواعل، فمشاركة البرلمان والمجتمع المدني في تجسيد الحكامة في الجزائر كفاعلين في المجال العمومي تبقى رهينة بإرادة السلطة السياسية، بالنظر لكونها تقوم على مبدإ الاستقلالية التي تسهم طبيعة النظام السياسي وتفاعلاته في جعلها شكلية إضافة لطغيان المصالح الخاصة والزبونية على سلوكات ممثليها[7]، وبخصوص أداء البرلمان الجزائري ومدى قدرته على المساهمة في تجسيد الحكامة، فإن هنالك عدة عوامل تساهم في بقاء السلطة التشريعية خارج دائرة التأثير بفعل غياب عامل الاستقلالية، فلا يتجاوز دوره تأييد قرارات وسياسيات القائد أو حزب السلطة ما يجعله تابعا للسلطة التنفيذية لا شريكا لها وهو ما يعبر عنه بالبرلمان الضعيف أو الهامشي (عشور ، 2018، الصفحات 214-215).

أما بخصوص المجتمع المدني فلا يختلف دور ومساهمته عن البرلمان على اعتبار أن الدولة سعت لتجاوز أزمة المشروعية التي تعاني منها من خلال السماح بظهور مجتمع مدني خاضع لرغبتها ومؤيد لمواقفها تتحكم فيها عبر آليات الدعم والرقابة المالية، وهو ما جعله رهينا بمنطقها، دون أية فعالية وخاضعا لتأثيراتها بسبب عدم استقلاليته عنها من حيث التمويل (لطا محرز، 2013، صفحة 325)[8].

لا يخرج دور القطاع الخاص عن هذا السياق وهذه البيئة غير المساعدة على وجود منطق تشاركي لصناعة القرار العمومي بفعل احتكار السلطة التنفيذية له ورسمها لحدود تدخل ومساهمة

باقي الفاعليين بناء على حاجتها له، وظروف ذلك سواء داخليا او خارجيا (شحماط ، 2007، صفحة 174 ومايليها)[9].

2.4: تأثير ثقافة الريع على تجسيد مضامين الحكامة

تقوم الحكامة على تصور خاص بإعادة تعريف الدولة ووظائفها في شتى المجالات، وقد نال مجال التسيير المالي القسط الأكبر من الاهتمام من منظور مقاربة تشاركية تولي أهمية لفاعلين غير رسميين في صناعة القرار المالي، في هذ الإطار يبقى الدور التدخلي للدولة ومؤسساتها في سياق الدول الريعية محوريا في جميع المجالات، إذ تستأثر بفضل الإمكانات التي توفرها لها عائدات الريع من استعمال الإنفاق العام كأداة لتعزيز سلطتها المركزية ويتجلى هذا في التحويلات الاجتماعية وسياسية الدعم الاجتماعي والإعفاء الضريبي وسياسة التشغيل وغيرها من الأدوات التي تسمح لها بفرض سيطرتها على المجال المالي التي تتسم بطابع غير عقلاني من حيث كونها تأخذ كآلية لشراء السلم الاجتماعي واستقرار النظام القائم بضخ العائدات الريعية وتدويرها على شكل حلقات مغذية لاستمرار النظام الريعي في الجزائر (صديقي، 2019، الصفحات 110-111)[10].

يُرتب الاعتماد المفرط على الريع تأثيرات بالغة على شرعية الدولة (عز العرب، 2010، صفحة 11)[11]، ونظام حكمها وعلاقتها بباقي الفاعلين فيها وانتشار الفساد الذي أصبح يهدد كيانها وأسسها بفضل تحول الريع إلى ثقافة (حكيمي و حشاني، 2017، صفحة 279)[12].

في ظل الارتهان للنموذج القائم على توزيع الريع تحول القطاع الخاص من أحد فواعل الحكامة المطروح كبديل لفشل الحكومة-وعجزها عن القيام بوظائفها المعهودة من تنظيم ورقابة وتحفيز وتميزه في المقابل بالمهارة الإدارية، والكفاءة الإنتاجية والكفاء الديناميكية – إلى تابع لها يتغذى على ميزانية الدولة من خلال الطلب العمومي عبر الصفقات العمومية، والقيام باستثمارات يأتي تمويلها حصريا من البنوك العمومية دون تقديم الضمانات اللازمة، و تشير دراسة للباحث الأمريكي Bradford L.Dillman حول القطاع الخاص في الجزائري " إن التراكم المالي الذي يحققه القطاع الخاص يرتكز على تحويل الموارد من الدولة عن طريق النفقات العمومية، والدعم والزبائنية" (حميطوش، 2008، صفحة 12)[13].

ما يجعل دور القطاع الخاص ومساهمته في تجسيد مضامين الحكامة دور هامشيا في جوهره يأتي تلبية لطلب الدولة التي لم تنسحب الدولة من التدخل ولكنها غيرت من أدواتها للتحكم في المجال الاقتصادي والمالي عبر انفتاح انتقائي على القطاع الخاص ساهمت فيه بالاستجابة للمطالب والشروط الخارجية ولكنها في الواقع سمحت بصعود طبقة جديدة تخضع لمنطق الولاء والمصالح الزبائنية، فهو فاعل غير منتج وفعال يكتفي بالقيام بممارسات احتكاريات دون البحث عن المساهمة الفعلية في الإنتاج وخلق القيمة المضافة التي تساعد على تحسين التسيير العمومي والمالي خصوصا رغم الدعم الذي

توجهه الدولة له نظرا لوجود العلاقات الزبائنية التي تتوسع في ظل الدولة الريعية (شعيب و لخضر عبد الرزاق، 2010)[14].

والحال ذاته ينطبق على المجتمع المدني الذي في ظل الارتهان للنموذج القائم على توزيع الريع يتحول من فاعل مؤثر في صناعة القرار العمومي إلى تابع منتفع يعيش على الريع، ففي سياق الدول الريعية "فإن العلاقة بين الدولة الريعية والمجتمع في عمومها لا تتصف بالشراكة، وإنما تتسم بالتبعية حيث هنالك انفصام بين تيار العائدات النفطية التي تؤول إلى حكومات هذه الدول وبين الجهد الإنتاجي للمجتمع ككل أي الفصل بين العائد والعمل بحيث يسود منطق الريع ويغيب منطق الإنتاج" (عز العرب، 2010، صفحة 23).

في هذا الإطار يشير واقع الحال في الجزائر أن علاقة الدولة ومؤسساتها مع المجتمع لا تخرج في عمومها عن هذه حالة التبعية، فيؤشر متغير الريع في حالة ارتفاعه وانخفاضه على مستوى الحوار الاجتماعي وفعاليته، فكلما ارتفعت عوائد جباية الريع تراجع دور الحوار الاجتماعي وكلما انخفضت عوائد الريع يتم اللجوء لتفعيل الحوار والبحث عن مساهمة الفاعلين الاجتماعين ومرد ذلك يعود لطبيعة النظام السياسي وبيروقراطيته التي تعتبر الريع أساسا لسلطتها ونفوذها مما يجعلها لا تمسح بتدخل المجتمع المدني خاصة في ظل الضعف البنيوي والتنظيم للقوى الاجتماعية (عكاش، 2010، الصفحات 264-265).

3.4 استنساخ التجارب ومحاكاة النماذج مؤشر لفشل التحول نحو تبني الحكامة

باشرت الجزائر جملة الإصلاحات على مستويات مختلفة مع بداية من سنة2001، كان بدايتها قل ذلك سنة1996 بإنشاء وزارة منتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالإصلاح الإداري والوظيفية العمومية تُعنى بترقية المناهج والتقنيات العصرية لتنظيم الإدارة العامة وعملها، واقتراح التدبير اللازمة لتحسن نجاعة الإدارة العمومية (المرسوم التنفيذي رقم 96-212، 1996)، فالإصلاح الإداري باشرته الدولة ممثلة في السلطة التنفيذية دون وجود رؤية تشاركية مع باقي الفاعليين في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي سنة 2000بإطلاق لجنة إصلاح هيكل الدولة ومهامها في ظل غياب رؤية استراتيجية شاملة، ما جعلها تفشل في تحقيق الغايات من إنشائها بالنظر لغياب البعد التشاركي في صياغة مضمونها ثم لعدم وجود فاعليين حقيقين يمكنهم المساهمة الفعالة في ذلك ، على اعتبار أن المجتمع المدني والقطاع الخاص في ظل الطابع الريعي للدولة والاقتصاد يقتصر دورهما على تأييد قراراتها مقابل الحصول على الدعم المادي، وفي الجانب المالي تم إبرام عقد مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع تحديث وعصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية من أجل مواكبة التحولات التي يشهدها المجال على المستوى الدولي (مرسوم رئاسي رقم 01-140، 2001)،

يؤشر هذا لتأثير البعد الخارجي في صياغة عملية إصلاح تسيير المالية العمومية التي تم فيها فرض النموذج الذي تدعمه المؤسسات المالية الدولية في سياق المشروطية السياسية بعيدا المقاربة التشاركية التي تستند إليها الحكامة[15]، فوضع الإطار المنظم للتسيير المالي العمومي صاغته السطلة التنفيذية في إطار عقد شراكة مع البنك الدولي واكتفى ممثلو الشعب بتزكيته في ظل هيئة برلمانية مطعون في شرعيتها (المرسوم الرئاسي رقم 21-77 ، 2021)[16]، يضاف إلى ذلك استعارة للعديد من الأحكام التي جاء بها بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الفرنسي لسنة 2001 (Loi Organique N° 2001-962, 2001) في محاولة لمحاكاة النموذج الفرنسي للتسيير المالي العمومي عند تبينه للقانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية (القانون العضوي رقم 18-15، 2018)دون الاستفادة من الجوانب المهمة التي حملها في تجسيد المقاربة التشاركية بالنظر لكونه جاء نتاج مبادرة برلمانية لقيت اجماعا سياسيا واسعا (Barilari & Bouvier,2004)، خصوصا وأن التجارب تشير لعدم نجاح عمليات استنساخ الإصلاح بفعل اختلاف السياقات لكونها تجسد حسب معتقدات وأفكار وسياقات صانعيه (TOMMASI , 2010).

4. خاتمة

مما سبق يتضح أن مفهوم الحكامة يؤسس لمنظور دولتي جديد يستمد جذوره الإيتيمولوجية من الحضارة الغربية والإبستمولوجية من المقاربات المؤسسية الجديدة التي تطورت ضمن العلوم الاقتصادية وعالم الأعمال. وتوظفه المؤسسات المالية الدولية كمعيار لتصنيف الدولة المتلقية لمساعدتها المشروطة، والجزائر واحدة من الدول المتبنية لهذا المفهوم لكن درجة استيعابها لمضامينه ضعيفة يعكسها ترتيبها في التقارير الدولية المرتبطة بالمؤشرات الفرعية للحكامة[17].

النتائج:

-يجد مفهوم الحكامة مرجعتيه الفكرية في التيار النيوليبرالي، وتعمل المؤسسات المالية الدولية على طرحة بوصفه نموذجا فعالا للإصلاح المنشود يمكن تعميمه على البلدان النامية والفقيرة.

-سعت الجزائر من خلال تبنيها لمفهوم الحكامة لأسباب داخلية تتعلق بفشل نموذج التنمية وأزمة المالية العمومية وأزمة المديونية الخارجية، وتأثير عوامل خارجية ممثلة في دور المؤسسات المالية الدولية التي وراء قروضها ومساعدتها لتجاوز هذه الأزمات فرضت شروطها التي كان على من ضمن أولوياتها تبني معايير الحكامة.

وعليه، يأتي تبني الجزائر لمفهوم الحكامة بدافع خارجي في سياق الاستجابة للمشروطية المؤسسات المالية الدولية.

-يشير ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية للحكامة التي صاغتها المؤسسات الدولية ووكالات التنمية غياب معايير الشفافية والمشاركة والمساءلة لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي القائم على توزيع الريع.

- مشاركة فواعل الحكامة خاصة مشاركة البرلمان والمجتمع المدني كفاعلين رئيسين في تجسيد مقاربة الحكامة تبقى رهينة بإرادة السلطة السياسية، بالنظر لكونها تقوم على مبدأ الاستقلالية التي تسهم طبيعة النظام السياسي وتفاعلاته في جعلها شكلية، إضافة لطغيان المصالح الخاصة والزبونية على سلوكات ممثليها.

- تشكل الوفرة المالية لعائدات المحروقات عائقا رئيسا تجسيد الحكامة، فرغم توافر عديد النصوص القانونية المكرسة للمقاربة التشاركية والاهتمام المتزايد بدور المجتمع المدني في التعديل الدستوري لسنة 2020، فالوقائع تؤكد أن رواسب الممارسات المتراكمة على مر عقود تحول دون تجسيد الحكامة كمفهوم تشاركي يقوم على الشرعية ويهدف لتحقيق الفعالية في تدبير الأموال العمومية.

مما سبق نقترح:

-دراسة المفهوم وفق مقاربة متعددة التخصصات متكيفة مع السياق المحلي وخصوصياته، ومواكبة للتحولات المتسارعة في العالم.

- ضرورة إحداث قطيعة مع استيراد المفاهيم التي تعبر عن واقع صانعيها وسياقاتهم، فالإصلاحات الناجحة تنطلق من بناء عقد اجتماعي جديد ينطلق من ثوابت الأمة ويواكب تحولات العصر مستفيدا من تراكمها ومكيفا لها مع خصوصياته الحضارية. بمعني التأكيد على الشرعية القانونية والفعالية التسييرية.

- يحتاج تجسيد الحكامة القائمة على مقاربة تشاركية يكون للدولة فيها دور فاعل ولكن ليس مهيمنا أو احتكاريا، فغيابها لا يعني غياب الفعالية التي تنشدها الحكامة بل سيؤدي لانهيار الدولة ذاتها.

-الاهتمام المستمر بتحديث التشريعات القانونية بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في المجال المعرفي التقني، بشكل يحافظ على مقتضيات الأمن القانوني، ويستجيب لمقتضيات اقتصاد المعرفة والرقمنة، حيث فرضت جائحة كورونا وانتشارها الرهيب في العالم نمطا مغايرا للعيش، للتعليم، للتواصل ... يعتمد على التكنولوجيا الرقمية.

-الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره يشكل حجز الزاوية لكل إصلاح ناجح، مع ضرورة قطع روابط التبعية المادية للريع والفكرية للمؤسسات المالية الدولية

6. قائمة المصادر والمراجع

- **قائمة المصادر**

- **-النصوص التشريعية**

1 -دستور الجمهورية الجزائرية، الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 1996 المعدل بتاريخ 10أفريل 2002 بموجب القانون 02-03، والمعدل بتاريخ 15نوفمبر 2008 بموجب القانون 08-19، المعدل بتاريخ 06 مارس 2016 بموجب القانون 16-01. ج ر ع 14 لسنة 2016، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، ج ر ع 82، الصادرة بتاريخ 2020/12/30.

2- القانون العضوي رقم 15/18 المؤرخ في 2/09/2018 المتضمن قوانين المالية، ج ر ع 53 الصادرة بتاريخ 2018/09/02.المعدل والممتم بالقانون العضوي 19-09 المؤرخ في11-12-2019، ج ر ع 78 الصادرة بتاريخ 18-12-2019.

3-القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20، المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج ر ع 15، الصادرة بتاريخ 2006/03/12

4-القانون 13-05 المؤرخ في 23/07/2013 المتعلق بتنظيم الأنشطة البدنية والرياضية وتطويرها، ج ر ع 39، الصادرة بتاريخ 31/07/2013.

5- القانون 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، المؤرخ في 2015/12/30، ج ر ع 71، الصادرة بتاريخ 2015/12/30.

6- المرسوم الرئاسي رقم 03-91 المؤرخ في 03/03/ 2003 يتضمن التصديق على بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي، المحرر بسرت (ليبيا)يوم 2 مارس سنة 2001، ج رع 15، الصادرة في 2003/03/05.

7- المرسوم الرئاسي 03-48 المؤرخ في 2003/01/29، يتضمن التصديق على برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي التابع للاتحاد الافريقي سنة 2002 بدوربان في 9 يوليو سنة 2002، ج ر ع 06، الصادرة بتاريخ 2003/01/29.

8- المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 2006/04/10، يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11يوليو سنة 2003، ج ر ع 24، الصادرة بتاريخ 16-04-2006.

9- المرسوم الرئاسي رقم 08-88 المؤرخ في 2008/03/09 يتضمن التصديق على اتفاقية الشراكة بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية وبرتوكولها الإداري والمالي المتعلق بوسائل التعاون، الموقعين بالجزائر في 4ديسمبر سنة 2007، ج رع 15، الصادرة بتاريخ 2008/03/16.

10-المرسوم الرئاسي رقم 11-428 -المؤرخ في 2011/12/11 المتضمن المصادقة على اتفاقية الشراكة بين الحكومة الجزائرية ومعهد الأمم المتحدة للتكوين والبحث.
11- مرسوم رئاسي رقم 01-140 المؤرخ في 2001/06/06 المتضمن اتفاق القرض الموقع في2001/04/18 بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع عصرنة المنظومات الخاصة بالميزانية، ج رع، 31. الصادرة بتاريخ 06جوان 2001.
12- المرسوم الرئاسي 09-107 المتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتمادات إلى ميزانية تسيير مصالح الوزير، ج ر ع 18، الصادرة في 22 مارس 2009.
13- المرسوم الرئاسي رقم 21-77 المؤرخ في 21-فيفري -2021 يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، ج ر ع ،14 الصادرة بتاريخ 28-02-2021.
14-المرسوم التنفيذي رقم13-423 المؤرخ في 18 ديسمبر 2013، المتعلق بتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج ر ع 65، الصادرة بتاريخ 2013/12/22.
15-المرسوم التنفيذي 14-140 المؤرخ في 12-مارس 2014 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية والجماعات المحلية، ج ر ع 15، الصادرة بتاريخ 19مارس 2014.
16- المرسوم التنفيذي رقم 96-212 المتضمن صلاحيات الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإداري والوظيف العمومي، ج ر ع 37، الصادرة بتاريخ 16-06-1996.
- **الجريدة الرسمية للمناقشات المجلس الشعبي الوطني**
1-الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية الثامنة، دورة البرلمان العادية 2017_2018، الجلسة العلنية لمناقشة مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بتاريخ 23ماي 2018، الجزء الأول، عدد 74، 2018.

- **قائمة المراجع**
- **المؤلفات:**

أ-الكتب

1- سلوى شعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ط1، القاهرة، 2001. ص ص 3-15.
2-رشيد السعيد، كريم لحرش، الحكامة الجيدة بالمغرب، ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة، طوب بريس، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب،2009. ص12
3 -عراقي عبد العزيز الشربيني، نيباد واستراتيجية التنمية الإفريقية، عرض نقدي لبعض القضايا الرئيسية في: استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة: آفاق الشراكة من أجل التنمية في

إفريقيا، مركز دارسات وبحوث الدول النامية، تحت اشراف مصطفى كامل السيد، القاهرة، 2003 .ص ص 51-68.

4-علي بن محمد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية بيروت سنة 2004، الطبعة الثانية، .2006. ص *131*.

5 - محمد عز العرب، الدولة الريعية، المركز الدولي للدارسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد *10* ، *2010*.

6-Michel Bouvier, André Barilari, La nouvelle gouvernance financière de l'État, LGDJ, Paris, 2004, p

7-Daniel TOMMASI Gestion Des Dépenses Publiques Dans Les Pays En Développement, Un Outil Au Service Du Financement Des Politiques Publiques Quelques Exemples Dérives Du Modele Français, Agence Française De Développement, Collection A Savoir, 2010, p 178

8--Bradford L.Dillman,The, The Private Sector in Algeria:The Politics of Rent Seeking an Failed, Boulder,Co :Westview Press ,2000.

- **الاطروحات والرسائل:**

1-عشور طارق، فعالية أداء البرلمان العربية: المعوقات وآليات التفعيل دراسة حالات الجزائر، المغرب والكويت، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، 2017 / 2018.

2-ليندة لطا محرز، المجتمع المدني في الجزائر، دراسة في الأسس والأهداف، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر *03*، 2013/2012.

3-شحماط محمود، قانون الخوصصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة، 2007

4-عكاش فضيلة، الحوار الاجتماعي في الجزائر، دور الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسية والإداري، جامعة الجزائر 3، الموسم الدراسي 2009-2010.

- **المقالات:**

1-نجيب جيري، الحكامة وسؤال المدلول: مقاربة إبستمولوجية في المفهوم والسياق المرجعي: قراءة نقدية، مجلة القضاء الإداري، المغرب، مج 02، العدد 04، 2014. ص ص 144-165.

2-الأخضر عزي، غالم جلطي، الحكم الراشد وخوصصة المؤسسات (إشارة إلى واقع الاقتصاد الوطني والمؤسسة الجزائرية)، مجلة علوم إنسانية، السنة الثانية، الجزائر، العدد 27، *2006*. ص ص 1-35.
3-ميلود سفاري، الحكم الرشيد: المفهوم المبادئ والانتقادات، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة فرحات عباس سطيف، العدد *05*، جوان *2007*، ص ص7-32.
4-رضوان بروسي، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، من الدولة الفيبرية إلى الحوكمة كمنظور دولتي جديد: رؤية نقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدر عن الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، العدد 38، 2013/06. ص ص 59-73.
5-عشور طارق، معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011) دراسة في بعض المتغيرات السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34،*2012*. ص ص 9-39.
6-رفيق صديقي، مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، مخبر مستقبل الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات، العدد السابع، *2019*. ص ص 101-114.
7-توفيق حكيمي، فاطمة الزهراء حشاني، استعصاء الديمقراطية ووفرة الموارد الطبيعة " دراسة في الأعراض السياسية لـ" لعنة الموارد"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر -بسكرة -، العدد *15*، *2017*.
8-مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر – مجلة الباحث، الجزائر، العدد 09، 2009/2010.
9-Mohamed Cherif Belmihoub, «Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat : Entre Exigences et Résistances », Revue IDARA, N°21, vol.11,n°1,(2001), p34

- **المداخلات:**

1- يوسف حميطوش، التحرك نحو الليبرالية السياسية في الجزائر، مداخلة ضمن فعالية الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، *16 -17* ديسمبر *2008*، الجزائر.
2-françois–castaing, " la gouvernance : défis d'une approche non normative", revue idara (numero spécial), actes du colloque international sur la gouvernance, Alger 20 – 21 novembre 2005, vol 15, n° 2, 2005.

- مواقع الانترنيت:

1-الاتحاد الإفريقي. الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، ديباجة الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم المعتمد في جويلية *2006* بجامبيا، على الموقع:
https://au.int/sites/default/files/treaties/36384-treaty-0034_-
_african_charter_on_democracy_elections_and_governance_a.pdf
تاريخ الاطلاع 15-04-2020.
2-معطيات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org
3-منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد على الرابط:
https://www.transparency.org/ar/press

7. الملاحق : الملحق رقم1 : المؤشرات الفرعية للحكامة في الجزائر

المؤشرات الفرعية للحكامة في الجزائر

بالمصدر بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

المؤشرات الفرعية للحكامة	1996			1998			2000			2002			2003			2004			2005			2006			2007			2008		
	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5
مؤشر المشاركة والمساءلة	14.50	1.17-		12.44	1.24-		14.43	1.11-		18.91	1.04-		18.91	1.08-		23.66	0.80-		25.48	0.72-		22.60	0.92-		20.19	0.98-		20.67	0.98-	
مؤشر الاستقرار السياسي	5.32	1.78-		4.79	1.88-		10.05	1.43		6.88	1.63-		5.53	1.75-		10.68	1.63-		20.39	0.92-		15.46	1.13-		14.01	1.15-		14.90	1.09-	
مؤشر فعالية الحكومة	13.11	1.9-		19.96	0.83-		14.87	0.96		31.12	0.60-		31.12	0.51-		34.48	0.57-		38.22	0.47-		38.05	0.47-		32.52	0.57-		31.07	0.63-	
مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	20.11	0.91-		22.80	0.74-		37.95	0.71-		29.59	0.58-		32.14	0.52		30.05-	0.54-		42.65	0.38-		29.41	0.57-		27.18	0.62-		21.36	0.79	
مؤشر سيادة القانون	12.56	1.21-		12.50	1.16-		11.88	1.21-		33.17	0.63-		31.68	0.59-		33.49	0.62-		28.23	0.75-		27.75	0.71-		24.88	0.77-		25.84	0.74-	
مؤشر ضبط الفساد	33.33	0.57-		22.16	0.82-		18.78	0.94		23.23	0.88		28.7-	0.69-		27.80	0.68-		40.00	0.48		36.59	0.52-		34.47	0.56-		33.01	0.59-	

المؤشرات الفرعية للحكامة	2009			2010			2011			2012			2013			2014			2015			2016			2017			2018		
	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5	الترتيب المئوي 0-100	الترتيب الخام من -2.5 إلى +2.5	تقديرات الحكامة من -2.5 إلى +2.5
مؤشر المشاركة والمساءلة	17.54	1.04-		18.48	1.02-		20.19	1.00-		22.54	0.91-		23.94	0.89-		25.12	0.82-		24.63	0.85-		23.65	0.86-		23.15	0.90-		21.67	0.98-	
مؤشر الاستقرار السياسي	13.27	1.20-		11.85	1.26-		10.43	1.36		9.48	1.33		12.80	1.20-		9.52	1.19-		11.90	1.09-		12.38	1.10-		16.19	0.92-		18.57	0.79-	
مؤشر فعالية الحكومة	35.41	0.58-		38.76	0.48-		36.02	0.56		35.07	0.53		35.07	0.53-		35.10	0.48-		35.58	0.50-		35.58	0.53-		30.77	0.59-		37.02	0.44-	
مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها	12.92	1.07-		9.57	1.17-		9.95	1.19		9.00	1.28		11.85	1.17-		8.17	1.28-		10.58	1.17-		10.10	1.17-		10.58	1.20-		8.17	1.26	
مؤشر سيادة القانون	23.22	0.79-		26.54	0.78-		24.41	0.81-		26.76	0.77-		30.99	0.69-		24.04	0.77-		19.23	0.86-		18.75	0.86-		19.23	0.86-		22.12	0.78-	
مؤشر ضبط الفساد	33.49	0.58-		36.67	0.52-		35.07	0.54		37.44	0.50-		39.34	0.47-		32.21	0.60		29.81	0.65		27.88	0.68-		30.29	0.60-		28.37	0.60-	

المصدر: بالاعتماد على معطيات البنك الدولي على الرابط: https://data.albankaldawli.org

8 الهوامش

1من الأسباب التي ساهمت في الغموض الذي يحيط بمفهوم الحكامة -إضافة إلى مشكلة الترجمة - "تعدد التعريفات حول طبيعة ومحتوى هذا المصطلح إلى حد اعتبار بعض الباحثين أن الحديث عنه مثل الحديث عن الدين حيث المعتقدات قوية للغاية، ولكن الأدلة والبراهين القابلة للقياس معقدة للغاية.

[2]حيث نصت المادة 11 من برتوكول معاهدة المؤسسة للجماعات الاقتصادية الإفريقية بشأن البرلمان الإفريقي...أن يبحث أو يناقش ...المسائل الخاصة باحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية وكذلك تقوية الحكامة الجدية وسيادة القانون "

[3]المادة 03 من ديباجة برتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي.

[4] حيث نصت المادة 61 من القانون 13-05 على "... يجب على المسيرين الرياضيين في إطار مبادئ الحكم الراشد المساهمة في تحسين الظروف المعنوية والمادية..."، كما تناولته المادة 90 "...تساهم الاتحادية الرياضية الوطنية...والحكم الراشد وتعزيز التماسك الاجتماعي... " وفي المادة 91 منه "... احترام مبادئ وقواعد الحكم الراشد وللالتزام بتنفيذها..." وكذا في المادة 175 منه الناصة على "... إلى احترام البنود التعاقدية وكذا إلى مبادئ الحكم الراشد...".

[5]نصت المادة 4 من المرسوم التنفيذي 14-140 على إنشاء مديرية الحكامة المحلية وتتكون من المديرية الفرعية لتنظيم وتسيير الإدارة اللامركزية والمديرية الفرعية لمشاركة المواطنين والشراكة مع الحركة الجمعوية ذات المنفعة العامة.

[6]أنظر في هذا ا لجدول رقم 1 المتعلق بمؤشر مدركات الفساد خلال العشرية الأخيرة من 2010 الى 2020.

[7] وهي النتيجة التي خلص إليها الباحث "عشور طارق" في دراسته لأهم المعوقات التي تقف حائلا دون تمكن البرلمان الجزائري من أداء دوره التشريعي والرقابي في دراسته المعنونة "معوقات التجربة البرلمانية في الجزائر (1997-2011) دراسة في بعض المتغيرات السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 34، 2012، ص ص 9-39.

[8]شجعت الدولة المجتمع المدني على المبادرة، وسهلت قانونيا وتنظيميا نشوء مؤسسات مدنية وقدمت لها ولاتزال الدعم المالي والتنظيمي ليقوم بالدور المطلوب منها، وهو ما يعني بوضوح أنها تستعمله كوسيلة لتحقيق أهدافها وتدعيم مواقفها.

[9]فاللجوء للقطاع الخاص لم يكن في بدايته خيارا بل محاولة للقفز على الأزمة متعددة الأبعاد التي عرفتها الدولة الريعية نهاية ثمانينيات القرن الماضي، ثم جاء كاستجابة أملتها المؤسسات المالية الدولية كشروط لمنح القروض، ودعم الإصلاحات التي شرعت فيها الجزائر بداية من1988.

[10]تشير دارسة قدمها "رفيق صديقي "بعنوان " مناخ الدولة الريعية وتناقضات السياسة العامة في الجزائر " إلى أن قيمة التحويلات الاجتماعية بلغت معدلا سنويا 18 %خلال الفترة الممتدة من 1999-إلى 2012 وتضاعفت أربع مرات مقارنة بما كانت عليه بالفترة سنة 1999، وقد بلغت تكلفة الحكومة المخصصة للتحويلات الاجتماعية ما قيمته 156مليار دولار من سنة 2000إلى غاية سنة 2013 ،في حين نالت سياسة التشغيل عبر آليات تفتقد للفعالية الاقتصادية عقود ما قبل التشغيل التي لا يثبت أصحابها لاحقا ، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات خدمية غير منتجة خلقت بطالة مقنعة حيز من عائدات البترول ، والتي تعكس حالة فشل و تناقضات السياسة العامة في الجزائر في مجال الإنفاق العام.

[11]يعتبر مفهوم الدولة الريعية من إسهامات حقل العلوم السياسية في الشرق الأوسط بفضل دراسات الإيراني "حسين مهداوي" في كتابه "نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدولة الريعية –حالة إيران 1970" ثم انتشرت دارسات حول المفهوم في البلدان الغربية والعربية، حيث يعرفها بـ" الدولة التي تقتات على عائدات من الخارج، بشكل منتظم، وهو ما يمكنه من القيام ببرامج إنفاق عام كبيرة دون الحاجة إلى فرض ضرائب ودون الوقوع في عجز ميزان المدفوعات أو مصاعب تضخيمه ".

[12]أخطر تأثيرات استخدام الريع تتمثل في إعاقة الشرعية والديمقراطية عبر آليات أهمها زيادة الإنفاق لشراء الولاء، وتقليص الضرائب لتفادي المساءلة وحركات الاحتجاج، واستخدام المال المتوفر دون رقابة عليه في عرقلة تكوين التحولات الاجتماعية الضرورية لإحداث التحول الديمقراطي، يتحول هنا الريع إلى أداة لتقوية الاستبداد فضلا عن كونها يلعب دورا في إبطاء عملية التنمية المستدامة.

[13]الدارسة بعنوان: Bradford L.Dillman,The Private Sector in Algeria:The Politics of Rent Seeking and Failed,Boulder,Co:Westview Press,2000.

[14]تعتبر مساهمة القطاع الخاص في الجزائر كفاعل في المجال الاقتصادي غير متناسبة مع الدور المطلوب منه مقارنة بمعظم دول العالم التي يسهم فيها بحوالي 70% إلى 85% من إجمالي الناتج المحلي في حين لا تتعدى مساهمته في تكوين القيمة المضافة في الجزائر50 %.

[15]في هذا السياق سجل التقرير التمهيدي لمشروع القانون المتضمن القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعروض على المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 23 ماي 2018 انه جاء بناء على توصيات المؤسسات المالية الدولية وهو ما اعتبره النائب بالمجلس الشعبي الوطني "حمدادوش ناصر" انتقاصا للنضالات الوطنية الداخلية ووضعها على الهامش. أنظر في هذا: الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية الثامنة، دورة البرلمان العادية 2017_2018، الجلسة العلنية لمناقشة مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بتاريخ 23ماي 2018، الجزء الأول، عدد 74، ص17.

[16] الهيئة التشريعية التي ناقشت مشروع القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 18-15 توصف بكونها نتاج زواج السلطة بالمال الفاسد، بحيث خضعت الترشيحات في بعض القوائم الحزبية المشكلة للتحالف الرئاسي لمساومات مالية، وأصبح يعرف إعلاميا "ببرلمان الشكارة " توصيف لحالة الأموال غير المراقبة والمشبوهة المصدر المتسببة في وصول العديد من رجال الأعمال لتصدر قوائم الترشيحات في الأحزاب، واستفحلت هذه الظاهرة في الانتخابات التجديد النصفي لمجلس الأمة ديسمبر 2009، وتنظر المحاكم المختصة بعض القضايا ذات الصلة بشراء الترشيحات والمتابع فيها أبناء الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير السابق وبعض نواب البرلمان السابق الذي تم حله بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-77.

[17] أنظر في هذا الملحق رقم 1 المتعلق بالمؤشرات الفرعية للحكامة في الجزائر.